

CDIP/13/7

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 12 مارس 2014

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الثالثة عشرة

جنيف، من 19 إلى 23 مايو 2014

مشروع البراءات والملك العام: تقرير التقييم الذاتي

من إعداد الأمانة

1. يقتضي مشروع البراءات والملك العام – حسبما هو منصوص عليه في وثيقة المشروع (CDIP/7/5 Rev.) – أن يرد في تقرير التقييم الذاتي النهائي وصفٌ لنتائج المشروع الرئيسية وتقييمٌ نهائيٌّ لإنجازاته.
2. ولذلك يحتوي مرفق هذه الوثيقة على تقرير التقييم الذاتي المذكور آنفاً.
3. واللجنة مدعوةٌ إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

| | |
|---|---|
| التقييم الذاتي للمشروع | |
| رمز المشروع | DA_16_20_02 |
| العنوان | البراءات والملك العام |
| توصية جدول أعمال التنمية | <p>التوصية 16: أخذ حماية الملك العام بعين الاعتبار عند وضع القواعد والمعايير في سياق الويبو والتعمق في تحليل الاستتبات والمنافع الناتجة عن ملك عام غزير ومفتوح.</p> <p>التوصية 20: النهوض بأنشطة وضع القواعد والمعايير المرتبطة بالملكية الفكرية والداعمة لملك عام متين في الدول الأعضاء في الويبو، بما في ذلك إمكانية إعداد مبادئ توجيهية بإمكانها أن تساعد الدول الأعضاء المهتمة بالموضوع على تحديد المواد التي آلت إلى الملك العام وفقاً لأنظمتها القانونية.</p> |
| ميزانية المشروع | تكاليف خلاف الموظفين: 50 000 فرنك سويسري |
| تاريخ بدء المشروع | 1 يناير 2012 |
| مدة المشروع | 15 شهراً |
| قطاعات الويبو الرئيسية المعنية والصلة ببرامج الويبو | قطاع الابتكار والتكنولوجيا (البرنامج 1) الصلة بالبرامج الأخرى: البرامج 8 و9 و10 و16 |
| وصف مقتضب للمشروع | يرد في الوثيقة CDIP/7/5 Rev. وصفٌ لمشروع البراءات والملك العام. ويفحص ويستكشف المشروعُ العنصرين التاليين المتعلقين بالبراءات والملك العام: (1) الدور المهم للملك العام الغني والميسر، (2) ووقع ممارسات بعض الشركات في مجال البراءات على الملك العام. وسيستكمل نتائج الدراسة الخاصة بالبراءات والملك العام المنجزة في إطار المشروع DA_16_20_01، وسيخطو خطوةً إضافيةً نحو المضي قدماً في تنفيذ التوصيتين 16 و20. |
| المسؤول عن المشروع | السيد ماركو أليان |
| الصلة بالنتائج المرتقبة في وثيقة البرنامج والميزانية للفترة 2013/2012 | النتيجة المرتقبة سابعاً 1. فهم معمق لدى واضعي السياسات للعلاقة بين التحديات العالمية والابتكار والملكية الفكرية كأساس لتحسين صناعة القرارات الخاصة بالسياسات. |
| نظرة عامة على تنفيذ المشروع | يرد في الملحق الثاني لهذا التقرير ملخصٌ لنتائج التقييم الذاتي بناءً على نواتج المشروع الرئيسية. |

المداولات

تألف المشروع، كما هو موضح في وثيقة المشروع، من دراسة على المستوى الجزئي عن البراءات والملك العام، وقد حللت تلك الدراسة، على وجه الخصوص، الواقع الناجم عن ممارسات بعض الشركات في مجال البراءات على الملك العام والدور المهم للملك عام غني ومتاح دون قيود.

ومن ثمَّ أعدَّ فريقٌ من الخبراء دراسةً بعنوان "دراسة عن البراءات والملك العام (ثانياً)" (الوثيقة CDIP/12/INF/2 REV)، وهؤلاء الخبراء هم: البروفيسور جيمس ج. كوني، أستاذ إكلينيكي في التكنولوجيا، معهد كيلوغ للإدارة، جامعة نورثوسترن، الولايات المتحدة الأمريكية - والسيد بيتر م. بيكان، المتقدم لنيل درجة الدكتوراه، رئيس إدارة التكنولوجيا والابتكار، معهد أوتو بيثام للدراسات الإدارية، ألمانيا - والدكتور نيل ويلكوف، شركة إيال بريسر وشركاه، رمات غان، إسرائيل. وعُرضت الدراسة على الدورة الثانية عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، التي عُقدت في جنيف في الفترة من 18 إلى 21 نوفمبر 2013.

واستندت الدراسة إلى النتائج التي توصلت إليها دراسة البراءات والملك العام (أولاً) (الوثيقة CDIP/8/INF/3 REV)، وقُسمت إلى ثلاثة أجزاء. عرض الجزء الأول نموذجاً تكاملياً تصورياً سعى إلى شرح العلاقة بين البراءات والملك العام. وركزت الدراسة في الجزء الثاني على أنشطة ما يُسمى "الكينانات غير المنتجة" وعلى كيفية تأثير نماذج الأعمال التجارية الخاصة بكل منها في الملك العام. ووصف الجزء الثالث على نطاق أوسع ممارسات الكينانات فيما يخص البراءات، ونظر في الأثر المحتمل لإدارة البراءات على الملك العام. ويرد في الملحق الأول لهذا التقرير ملخص مقتضب للدراسة. ويمكن الاطلاع على الدراسة في العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=253106

وأُلحقت بالدراسة تعليقات أعضاء اللجنة ومراقبيها بلغتها الأصلية (الوثيقة CDIP/12/INF/2 REV.ADD)، طبقاً لوثيقة المشروع.

إدارة محتوى المشروع

أعدت المواصفات المطلوبة للدراسة وفقاً لوثيقة المشروع. وتناولت الدراسة المحتويات التي طُلبت في المواصفات. واستُخدمت عملية "البوابات المرئية" من أجل ضمان توافق محتويات الدراسة النهائية مع المواصفات المطلوبة.

الجدول الزمني للمشروع

تأخر وضع الدراسة في صيغتها النهائية لخمس أشهر بسبب فترة الإعداد الأطول التي طلبها المؤلفون نظراً لتعقّد الموضوع. بيد أن الدراسة النهائية نُشرت قبل الدورة الثانية عشرة للجنة بكثير (أي قبل الدورة بأكثر من شهرين)، مما أتاح للدول الأعضاء متسعاً من الوقت لمراجعة الدراسة.

| | |
|---|---|
| <p>استخدام الميزانية</p> <p>معدل استخدام الميزانية هو 84 بالمائة. وكانت تكلفة سفر أحد الخبراء لعرض الدراسة في دورة اللجنة أقل مما كان متوقعاً، لأن أحد المؤلفين المشاركين حلَّ محلَّ المؤلف الرئيسي بسبب تعذر حضوره.</p> | |
| <p>نظمت الأمانة حدثاً جانبياً خلال الدورة الثانية عشرة للجنة دعماً لهدف المشروع. وعرض الدراسة أحد المشاركين في تأليفها. وحضر نحو 30 مشاركاً الحدث الجاني. ونظراً لضيق الوقت المتاح خلال الجلسة العامة للجنة، رُئي أن الحدث الجاني يمنح المؤلفين فرصة لإبلاغ الدول الأعضاء على نحو أفضل بالنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة المعقدة تقنياً. وعلاوة على ذلك، سهّل الحوار بين المؤلفين وأعضاء اللجنة ومراقبيها الذين كانوا مهتمين بهذا الموضوع.</p> <p>والآراء والتعليقات التي وردت بشأن الدراسة خلال الحدث الجاني وخلال مناقشات الجلسة العامة كانت إيجابية إلى حد كبير. وأقرت إحدى الدول الأعضاء بالاستنتاج الذي خلصت إليه الدراسة والذي مفاده أن العلاقة الشاملة بين البراءات والابتكار وملك عام ثري متاح دون قيود علاقة معقدة ودقيقة، وأعربت عن اعتقادها أن الدراسة مفيدة في فهم كيفية تأثير الملك العام بشتى الجهات الفاعلة والعوامل. إلا أن إحدى المنظمات غير الحكومية ذكرت أن البلدان النامية لا تستطيع استغلال الاختراعات التي توجد في الملك العام في ولايتها القضائية استغلالاً فعالاً نظراً لافتقار تلك البلدان إلى القاعدة التكنولوجية.</p> <p>ورغم عدم إشارة أي من الدول الأعضاء، لا صراحةً ولا ضمناً، إلى أن الدراسة لا تلي الهدف المتمثل في تعزيز فهم القضايا، تجدر الإشارة إلى أن كمية الآراء التي وردت من الدول الأعضاء تعقياً على الدراسة عندما عُرضت على اللجنة قد لا تكون كافية لإجراء أي تقدير ذي مغزى من الناحية الإحصائية. وعلاوة على ذلك، قد تكون الدراسة قد أسهمت في تحسين فهم المسألة، إلا أنه لا يمكن اختبار استنتاجات الدراسة إلا من خلال استخدام الدول الأعضاء لنتائجها عملياً.</p> | <p>أثر المشروع والدروس الرئيسية المستفادة</p> |

[يلي ذلك الملحق الأول]

الملحق الأول

ملخص دراسة البراءات والملك العام (ثانياً)

استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها دراسة البراءات والملك العام (أولاً)، قَدِّمَتْ دراسةُ البراءات والملك العام (ثانياً) إسهاماً إضافياً ورؤى جديدة للمناقشة الخاصة بالبراءات والملك العام. ففي الجزء الأول من الدراسة، على وجه الخصوص، وضع المؤلفون نموذجاً تكاملياً تصورياً سعى إلى شرح العلاقة بين البراءات والملك العام في أثناء انتظار الحصول على براءة الاختراع وبعد انتهاء صلاحيتها. وأوضح المؤلفون أن الملك العام يتألف من كلٍّ من مكون قانوني ومكون واقعي، وأن الإسهام المحتمل لنظام البراءات في الملك العام لا يكون عندما تنتهي صلاحية براءة مسجلة بعد انتهاء أجلها القانوني الكامل فحسب، بل يكون أيضاً قبل انتهاء تلك المدة. وشُرِّحت تلك الديناميات في سلسلة من التمثيلات البيانية والرسومية، إضافةً إلى نص توضيحي، دعماً لنموذج المؤلفين الاكتشافي. وتُوقِّشت أيضاً إمكانية مراجعة براءات الاختراع في الملك العام من قبل بلدان لا تتقيد بحقوق البراءات، وإمكانية مساهمة هذه المراجعة في الابتكار الوطني، لا سيما في البلدان النامية.

وفي الجزء الثاني، ركزت الدراسة على أنشطة شتى الكيانات غير المنتجة فيما يتعلق بمساهمة نماذج الأعمال التجارية الخاصة بكل منها في الملك العام. وحلّل المؤلفون الفئات التالية، على وجه الخصوص، من الكيانات غير المنتجة المحتملة: "1" كيانات أعمال البراءات؛ "2" شركات تجميع البراءات؛ "3" والكيانات غير المنافسة؛ "4" ووسطاء البراءات؛ "5" والجامعات والمؤسسات البحثية. واقترحت الدراسة تمثيلاً خطياً في شكل متسلسلتين بيانيتين توضحان مساهمة كل نوع من الكيانات في الملك العام ونزوع كل كيان بوصفه صاحب البراءة إلى إنفاذ حقوقه.

ووصف الجزء الثالث على نطاق أوسع ممارسات الكيانات فيما يخص البراءات، ونظّر في الأثر المحتمل لإدارة البراءات على الملك العام. ونظر في استراتيجيات براءات الاختراع وفي تنفيذ تلك الاستراتيجيات على أرض الواقع. وإضافةً إلى ذلك، بحث هذا الجزء كيف يمكن للأنشطة التي تقوم بها الجهات الفاعلة المعنية بالبراءات أن تساهم في ملك عام ثري متاح دون قيود. وركّز الجزء الثالث بصفة خاصة على منح البراءات وعملية الابتكار، ووفقاً لذلك حُلِّت القضايا التالية: التحسينات التزايدية وشجرة الإفراج عن المعارف اللاحقة، وتسجيل البراءات الدفاعية والهجومية، والطلبات المخفية، والبراءات الغائصة، وتحسينات نطاق البراءات. وعلاوة على ذلك، ناقشت الدراسة البراءات المجانية والابتكار المفتوح، وتلت ذلك مناقشة بشأن ممارسة من ممارسات إدارة البراءات تُسمى "التجدد المستمر للبراءات" مع التركيز بوجه خاص على تطوير سوق الأدوية الجينية بإصدار قانون هاتش واكسمان في عام 1984 في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الختام، أشارت الدراسة إلى أنّ العلاقة بين براءات الاختراع والابتكار ووجود ملك عام ثري يمكن الوصول إليه دون قيود علاقةٌ مُعقَّدة ودقيقة. ولم يُطلق المؤلفون حكماً عاماً على تلك العلاقة، ولكنهم وضعوا تصوراً لنموذج اكتشافي يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز فهم هذه المسألة.

[يلي ذلك الملحق الثاني]

الملحق الثاني

نتائج التقييم بناءً على نواتج المشروع الرئيسية

| نتائج التقييم | مؤشرات التنفيذ الناجح (مؤشرات النواتج) | نواتج المشروع ¹ (النتيجة المرتقبة) |
|--|---|---|
| استكمل خبراء خارجيون الدراسة بالجودة المطلوبة في المواصفات، وعُرضت على الدورة الثانية عشرة للجنة. وقد تأخر استكمال الدراسة لمدة خمسة أشهر بسبب فترة الإعداد الأطول التي طلبها الخبراء. | استكمال الدراسة في غضون الجدول الزمني المحدد وبالجودة المطلوبة في المواصفات من أجل عرض الدراسة على اللجنة | دراسة بشأن البراءات والملك العام على المستوى الجزئي |
| التعقيبات التي وردت على الدراسة خلال الحدث الجانبي الذي نُظّم على هامش الدورة الثانية عشرة للجنة وكذلك خلال مناقشات الجلسة العامة كانت إيجابية إلى حد كبير. ولكن كمية الآراء التي وردت من الدول الأعضاء تعقياً على الدراسة عندما عُرضت على اللجنة قد لا تكون كافية لإجراء أي تقدير ذي مغزى من الناحية الإحصائية. | تعقيبات الدول الأعضاء على الدراسة حينما عُرضت على اللجنة | |

| نتائج التقييم | مؤشرات التنفيذ الناجح (مؤشرات النواتج) | هدف (أو أهداف) المشروع |
|--|--|---|
| أقرت إحدى الدول الأعضاء، على وجه الخصوص، بالاستنتاج الذي خلصت إليه الدراسة والذي مفاده أن العلاقة الشاملة بين البراءات والابتكار وملك عام غني يمكن النفاذ إليه بجرية علاقة معقدة ودقيقة، وأعربت عن اعتقادها أن الدراسة مفيدة في فهم كيفية تأثر الملك العام بشتى الجهات الفاعلة والعوامل. | تعقيبات الدول الأعضاء على مدى استجابة نواتج المشروع لشواغلها | فهم معزز لواقع ممارسات بعض الشركات في مجال البراءات على الملك العام والدور المهم لملك عام غني وميسر |

[نهاية الملحق الثاني والوثيقة]